



توصيات مجلس السياسات الاقتصادية

ترأس جلالة الملك عبدالله الثاني ، يوم الاربعاء الموافق (٢٠١٦/٩/٧) اجتماع مجلس السياسات الاقتصادية الذي عرضت خلاله الحزمة الاولى من التوصيات التي توصل اليها المجلس لمساندة جهود الحكومة الهادفة الى تجاوز الصعوبات الاقتصادية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وتم وضع هذه الحزمة من التوصيات بالتنسيق والتعاون المشترك بين لجان مجلس السياسات الاقتصادية والجهات الحكومية ذات العلاقة ، والتي تم التوافق عليها وفق برنامج تنفيذي عملي وقابل للتطبيق.

وابدى جلالة الملك خلال الاجتماع ، ارتياعه الكامل لمستوى التعاون القائم بين الحكومة والقطاع الخاص وذلك ضمن نهج التشاركية لما فيه منفعة ومصحة الاقتصاد الوطني.

وقرر مجلس الوزراء ، تبني الحزمة الاولى من توصيات مجلس السياسات الاقتصادية لتحفيز الاقتصاد الوطني ولتدخل حيز التنفيذ الفوري، واكد مجلس الوزراء التزام الحكومة على ضرورة تنفيذ هذه التوصيات بكل دقة ، وشدد على جميع الوزراء المعنيين بتنفيذ التوصيات ذات الصلة بعمل وزارته وان عمل مجلس السياسات الاقتصادية له صفة الاستمرارية ولن يتوقف عمله عند تقديم هذه الحزمة الاولى من التوصيات حيث سيستمر المجلس في اقتراح التوصيات او التدخلات التي من شأنها تحفيز الاقتصاد بشكل عملي وقابل للتطبيق على المدى المتوسط وطويل الاجل.

وتشكل الحزمة الاولى من التوصيات التي جاءت حصيلة مناقشات قام بها مجلس السياسات الاقتصادية الذي تم تشكيلة بأشراف جلالة الملك عبدالله الثاني ويتشكل من رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقى ، وخبراء مختصين في الشأن الاقتصادي على مدى الشهرين السابقين ، اجراءات وتدخلات اقتصادية فورية وقصيرة المد ، يمكن لها ان تساهم في تجاوز الصعوبات والتحديات الاقتصادية، وانصب جل تركيز عمل المجلس على اقتراح توصيات عملية وقابلة للتطبيق ، وفق آلية تنفيذ واضحة المعالم وتم الابتعاد قدر الامكان عن العموميات في الطرح التي لا تلامس المشاكل الاقتصادية والتركيز على الاجراءات القابلة للتطبيق وهناك توافق عليها من الحكومة.

وشملت حزمة التوصيات الاولى على ما يقارب الـ (٣٨) توصية وتدخل ، وفيما يلي اهمها:



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

- ١- استكمال العمل لإنشاء الصندوق الاردني للريادة بمبلغ (١٠٠) مليون دولار (٥٠ مليون من البنك الدولي و ٥٠ مليون اضافي يوفره البنك المركزي)
- ٢- قيام البنك المركزي بزيادة مخصصات برنامج مخصصات ضمان القروض للشركات الناشئة من (٥٠) الى (١٠٠) مليون دينار.
- ٣- اصدار نظام بهدف تفعيل قانون الاموال المنقولة الحالي والنظر في اجراء تعديل على مشروع القانون المقترح لدى مجلس النواب.
- ٤- تخويل البنوك بمنح القروض مباشرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اطار برامج البنك المركزي الاردني في اعادة التمويل.
- ٥- قيام البنك المركزي بتخصيص ما نسبته (١٥) بالمائة من القروض الميسرة التي تحصل عليها البنوك من جهات دوليه وإقليمية للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.
- ٦- توفير مبلغ (١٠٠) مليون دينار من البنك المركزي للشركة الاردنية لضمان القروض لتقديم الضمانات المطلوبة للقطاع التصديري (سلع وخدمات).
- ٧- تأسيس صندوق استثماري للمساهمات الخاصة تملكه البنوك بقيمة (١٥٠) مليون دينار (١١٠ مليون دينار بنوك تجارية ومبلغ ٤٠ مليون دينار بنوك اسلامية).
- ٨- رفع سقف ضمانات برنامج التمويل الصناعي والخدمات من (٥٥٠) الف دينار ليصبح (مليون دينار) من خلال زيادة مخصصات البرنامج من (٥) الى (١٠) مليون دينار.
- ٩- قيام البنك المركزي بتخفيض كلفة الإقراض من (١.٧٥) بالمائة الى (١) بالمائة للمشاريع خارج العاصمة عمان.
- ١٠- تمديد فترة استحقاق برنامج اعادة التمويل في البنك المركزي الاردني.
- ١١- تحويل بورصة سوق عمان الى شركة مساهمة عامة.
- ١٢- توسيع التداول الالكتروني في بورصة عمان.



- ١٣- تعديل قانون هيئة الأوراق المالية وقانون الشركات.
- ١٤- تطبيق أطر الحوكمة على الشركات المساهمة العامة.
- ١٥- انشاء وتحفيز صناديق الاستثمار المشترك وصناديق المؤشرات.
- ١٦- تعزيز برنامج اصدار سندات الادخار وتوعية المغتربين في الخارج بوجود هذه الفرص الاستثمارية.
- ١٧- توسيع اصدار الصكوك الاسلامية وتخصيص جزء منه ليشمل الافراد.
- ١٨- تقديم تسهيلات تمويلية (قروض وضمانات القروض) لمؤسسات التمويل الصغيرة التي استكملت تصويب أوضاعها.
- ١٩- تحفيز الاندماج لشركات التامين والتمويل الصغيرة.
- ٢٠- تعديل قانون الشركات بما يسمح بإنشاء الصناديق الاستثمارية.
- ٢١- إنفاذ اتفاقيات الشركاء للشركات باستثناء الشركات المساهمة العامة.
- ٢٢- الغاء ضريبة الشهرة.
- الاجراء المطلوب : تعديل المادة (٣-٧أ) من قانون ضريبة الدخل ٢٠١٤ لإلغاء ضريبة الشهرة.
- ٢٣- مراعاة منح تخفيضات ضريبية على الاستثمارات في المشاريع الناشئة عند صياغته قانون ضريبة الدخل الجديد.
- الاجراء المطلوب : اضافة مادة الى قانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١٤ للسماح بخصم الاستثمارات في الشركات الناشئة والتي يقل عمرها عن ٣ اعوام من الدخل الخاضع للضريبة.



٢٤- تمكين تسجيل الشركات الافتراضية.

الاجراء المطلوب : تعديل انظمة وتشريعات رخص المهن بما يتيح "
ترخيص العمل المنزلي ليشمل مهن اكثر وفي كافة محافظات
المملكة".

٢٥- تطبيق معدلات موحدة ومنخفضة للتعرفة الجمركية والضريبة
العامة على المبيعات مع اعادة النظر في الاعفاءات.

الاجراء المطلوب : تعديل قانون ضريبة المبيعات العامة ونظام
التعرفة الجمركية.

٢٦- هيكلة الموارد البشرية في دائرة ضريبة الدخل وفق
الممارسات الدولية فيما يتعلق بالامتثال الضريبي مقابل التدقيق
الضريبي (اعادة توزيع الموارد بشكل أمثل بين المخنمين
لتركيز أكثر على الامتثال بدلا من التدقيق.

الاجراء المطلوب : قيام وزارة المالية بالتعميم بهذا الخصوص
(اجراء ادارى وحوسبة).

٢٧- الحد من التهرب الضريبي:

- اعتماد نظام لفوتره.
- أتمته وربط الخدمات من خلال بناء قاعدة بيانات
الالكترونية .
- العمل على تفعيل عقوبات التهرب الضريبي.
- تبني برنامج للمتخلفين عن دفع الضرائب لتحفيزهم على دفع
الضرائب المتركمة عليهم.

الاجراء المطلوب :

- قيام وزير المالية بالتعميم بهذا الخصوص.
- تفعيل مواد القانون .
- اتخاذ قرار مجلس الوزراء.



٢٨- تخفيض تكلفة الامتثال الضريبي على الشركات الصغيرة والمتوسطة

الاجراء المطلوب :

- السماح للشركات الصغيرة والمتوسطة بتقديم تقارير نصف سنوية حول ضريبة المبيعات بدلا من كل شهرين.

- اعتماد الاساس النقدي بدلا من اساس الاستحقاق في المحاسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (أي دفع ضريبة مبيعات عند الاستحقاق النقدي).

٢٩- أتمته عملية توزيع القضايا على القضاة حسب التخصص ضمن الجهاز القضائي.

٣٠- تدريب العاملين على الاستخدام الأمثل لصلاحيات الضابطة العدلية.

٣١- تسهيل اجراءات تصفية الشركات
الاجراء المطلوب : الاسراع في اقرار قانون اعسار الشركات.

٣٢- تعديل الية التبليغات القانونية لتصبح إلكترونية.

الاجراء المطلوب : قيام وزارة العدل بتبني الاجراءات اللازمة من النواحي الادارية والحوسبة لتطبيق ذلك.

٣٣- التسريع في اقرار التشريعات اللازمة لتنفيذ مشروع نظام المقاصة المالية للمكلفين لسنة ٢٠١٦.

٣٤- ضمان وجود مرجعية قانونية ومعايير واضحة تضمن الحقوق الاقتصادية للقطاع الخاص بهدف تنظيم العلاقة بين القطاع والمؤسسات الحكومية.

الاجراء المطلوب : اتخاذ قرار مجلس الوزراء بهذا الخصوص (تسريع/ تعليمات / اجراءات).



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

٣٥- استثناء صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي وهيئة الأوراق المالية من نظام الخدمة المالية.

٣٦- اعادة هندسة وحوسبة أهم عشرة اجراءات حكومية تتعلق بممارسة الاعمال والسماح للقطاع الخاص بتقديم ما امكن منها.

٣٧- العمل مع دول مجلس التعاون الخليجي على اعتماد المهن والتخصصات والاستشارات الفنية التي يقدمها الاردنيون في مختلف النشاطات الاقتصادية في هذه الدول.

الاجراء المطلوب : قرار مجلس الوزراء يتم بموجه وضع الاطر اللازمة لمنح المواطنين الاردنيين معاملة تفضيلية (معاملة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي) في ممارسة النشاط الاقتصادي لدى هذه الدول).

٣٨- تشجيع شركات الطيران منخفضة التكاليف.

الاجراء المطلوب : تطوير مطار ماركا من خلال التعاقد مع القطاع الخاص وفق مبدأ (BOT) ليصبح مركزا للطيران المنخفض التكاليف في العاصمة عمان.